



تقرير لجنة المراجعة

لشركة البابطين للطاقة و الاتصالات

للعام المنتهي في 2018/12/31 م

الموقرين

السادة / المساهمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يسرني أن أعرض عليكم تقرير لجنة المراجعة السنوي لمهام وفاعليات لجنة المراجعة بناءً على المادة رقم (91) من لائحة حوكمة الشركات وتماشياً مع المادة (101) من نظام الشركات والمادة رقم (55) من لائحة حوكمة الشركات لقد تم تشكيل لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء بقرار صدر من الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 2017/06/01 م لفترة المجلس حتى 2018/07/26 م من التالي أسمائهم:

1- الدكتور/ ياسين الجفري رئيس اللجنة

2- الأستاذ/ عبد العزيز البابطين عضو اللجنة

3- الأستاذ / عبد الكريم البابطين عضو اللجنة

وقد أعيد تشكيل لجنة المراجعة لفترة المجلس التي تبدأ من 2018/07/27 م وحتى 2021/07/27 م من خلال قرار مجلس الإدارة بتاريخ 2018/07/19 م على أن يتم أخذ موافقة الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها وكذلك لائحة عمل اللجنة وضوابط عملها ومكافأة أعضائها، وكان أعضاء لجنة المراجعة الجديدة على النحو التالي:-

1- الدكتور / ياسين عبد الرحمن الجفري رئيس اللجنة (مستقل)

2- الأستاذ / خالد محمد عبد الله عبد الرحمن أبابطين عضو اللجنة

3- الأستاذ / خالد سليمان عبد العزيز السلیمان عضو اللجنة (مستقل)

4- الأستاذ / سلطان حمد عبد الله البابطين عضو اللجنة

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها .

و فيما يلي تلخيصاً لمهام و أعمال اللجنة خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 :-

أولاً: التقارير المالية

1- قامت اللجنة بمراجعة نتائج عمليات الشركة و مركزها المالي كما ظهرت في القوائم المالية و تقارير المراجعة

الربع سنوية و السنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها؛ لضمان



- 1- نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.و ذلك بالتنسيق مع المراجع الخارجي و الإدارة التنفيذية بالشركة و طبقا لمعايير المراجعة ، و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
- 2- و قد كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها. و لم توجد أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية .
- 3- تم تحديث السياسات المالية لتتوافق مع معايير المحاسبة الدولية IFRS التي تم تطبيقها من بداية عام 2017م لإصدار القوائم المالية الربعية والسنوية.
- 4- كما تم تحديث السياسات المالية لتتوافق مع تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة التي تم تطبيقها من بداية عام 2018م .

ثانياً: المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر

- 1- قامت اللجنة بمراجعة خطة إعداد سجل المخاطر التي تواجه الشركة و خطة المراجعة السنوية و المعدة من قبل المراجع الداخلي على أساس المخاطر و المصادقة عليها.
- 2- قامت اللجنة بمراجعة و تحديث نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.
- 3- بناء على نتائج عمليات المراجعة الداخلية و الخارجية كما ظهرت في التقارير المرفوعة لإدارة الشركة ولجنة المراجعة خلال السنة المالية الحالية من المراجع الداخلي للشركة بالتعاون مع شركة إرنست أند يونج كاستشاري . بالإضافة الى المعلومات المقدمة من قبل الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بأنظمة الضبط الداخلي لهذه السنة المالية تبين للجنة عدم وجود قصور جوهري في هذه الأنظمة يقتضي الإفصاح عنه.
- 4- الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة بالتعاون مع مكتب إرنست أند يونج للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها مع التعاقد مع إحدى شركات المراجعة للإشراف على إدارة المراجعة الداخلية و القيام بتنفيذ المراجعات الداخلية للأنشطة الحرجة حين الإحتياج إليها.
- 5- تتيح اللجنة للعاملين بالشركة تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية من خلال سياسة الإبلاغ عن المخالفات مع ضمان التحقق من هذه الملاحظات بالتحقيق بشكل مناسب مع حجم الخطأ أو التجاوز الذي حدث من خلال نظام وإجراءات تتيح للعاملين أبدأ ملاحظاتهم عن أي تجاوزات ويكفل لهم السرية والحماية.
- 6- مراجعة المخاطر التي قد تواجه الشركة في المستقبل و التي تقرر الإفصاح عنها للمساهمين و هي كالتالي :



- 6.1 حروب الأسعار بسبب دخول العديد من المنافسين الجدد للسوق محليا أو عالميا (الهند وتركيا والصين) مما قد يؤدي إلى انخفاض في الأسعار و الإيرادات والحصة السوقية.
- 6.2 التذبذب غير الملائم في أسعار المواد الخام قد يؤثر سلبا على ربحية المشروعات الجارية والمستقبلية .
- 6.3 إن عدم الالتزام أو المراقبة بصفة مستمرة و كافية للمتطلبات القانونية والتشريعية و تحديثاتها لضمان الوعي بجميع القضايا الحالية والناشئة للجهات المختلفة مثل (هيئة السوق المالية، مصلحة الزكاة والدخل، الخ) قد يؤدي إلى الغرامات و العقوبات والسمعة السيئة .
- 6.4 إن عدم إنجاز خطط الأعمال الموضوعية لتحويل الكيانات و وحدات العمل غير الربحية، مثل شركة البابطين فرنسا. مما قد يؤدي إلى تآكل الإيرادات وانخفاض نسبة الربحية للمجموعة.
- 6.5 إن عدم توافق شروط ائتمان الموردين مع شروط ائتمان العملاء بشكل عام قد يؤدي إلى طول دورة تحويل النقدية مما يؤثر سلبا على رأس المال العامل، زيادة تكاليف الإقتراض و يقلل هوامش الربح.
- 6.6 الإخفاق في تحديد وإدارة التقلبات غير المرغوبة للعملة الأجنبية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات المالية والاستثمارات الخارجية، أي اليورو، الجنيه الإسترليني، الجنيه المصري، الخ.

ثالثا: مراجع الحسابات:

- 1- قامت اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مكاتب مراجعي حسابات مرخصة للعمل في السعودية وتحديد أتعابهم ، بعد التحقق من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم و تم مخاطبتها لتقديم عروض لمراجعة الحسابات للربع الثاني والثالث والرابع من عام 2018م والربع الأول من عام 2019م والمعدة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS) أن يكون مرخصاً له وأن يستوفي الشروط المقررة من الجهات المختصة مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.

و بعد ان قامت اللجنة بدراسة العروض المقدمة لها و هي

1	مكتب العظم والسديري
2	مكتب طلال أبوغزالة
3	المحاسبون المتضامنون
4	المجموعة السعودية للمحاسبة والمراجعة

قررت اللجنة التوصية لمجلس الإدارة باختيار مكتب المحاسبون المتضامنون وذلك للأسباب التالية:

- يتمتع مكتب المحاسبون المتضامنون بخبرة واسعة داخل المملكة العربية السعودية.
- لديه فريق عمل عالي الخبرة وملم بالتعديلات الجديدة التي أقرتها هيئة السوق المالية في المعايير الدولية المحاسبية .IFSR
- المكتب عضو ضمن هيئة الخبراء التي تم اختيارها للدراسة والإشراف على تطبيق المعايير الدولية IFRS على الشركات.



- يعتبر سعر المحاسبون المتضامنون سعر منافس من بين المتقدمين حيث أنه له خبرة سابقة قديمة مع الشركة قبل المراجع السابق فهو ملم بجميع تفاصيل عمليات الشركة.
 - يقوم المكتب بمراجعة شركات كبرى في المملكة العربية السعودية مما أثقل خبرته في إجراء التدقيق بشكل محترف.
 - سبق للمكتب الأشراف على مشروع التحول لمراجعة القوائم المالية للشركة وشركاتها التابعة داخل المملكة العربية السعودية طبقاً للمعايير الدولية IFRS خلال عامي 2016-2017م
- وقد وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العامة الغير عادية التي عقدت بتاريخ 2018/06/04م باختيار مكتب المحاسبون المتضامنون للقيام بمراجعة القوائم المالية للشركة للربع الثاني والثالث والرابع من عام 2018م والربع الأول من عام 2019م.
- كما أوصت اللجنة لمجلس الإدارة بتعيين مراجع داخلي (شركة متخصصه) تقوم بمهام وخصائص وحدات المراجعة الداخلية والمخاطر وذلك من خلال تقييم المخاطر وعمل خطة للمراجعة الداخلية ومتابعة تلافي الملاحظات التي يتم إيجادها للشركة الأم وشركاتها التابعة وتحديد أتعابها ونطاق عملها وقد وافق مجلس الإدارة على ذلك.

2- قامت اللجنة بمراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعمالها، والتحقق من عدم تقديم أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مريئتها حيال ذلك. و الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة كلما وجدت.

3- قامت اللجنة بدراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها و تم التأكد من إشمال القوائم المالية على ما يلي :

- القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة والملاحظات المتعلقة بها.
- أي تغيرات جوهرية مطلوبة على خطة المراجعة للمحاسب القانوني.
- أية صعوبات جديدة أو خلافات مع الإدارة تتم مواجهتها أثناء سير عملية المراجعة.
- وجود تقديرات وأحكام هامة تكتنف القوائم المالية بما في ذلك المبررات المنطقية المتعلقة بهذه التقديرات والتفاصيل المتعلقة بالمخصصات والاحتياطيات الهامة.
- النظر وإبداء الرأي في أية مقترحات تنظيمية أو محاسبية لها تأثير على القوائم المالية.
- النظر في رأي الإدارة والمحاسب القانوني حول جودة المبادئ المحاسبية والتقديرات المستخدمة (وليس فقط إمكانية قبولها).

4- قامت اللجنة بالاجتماع مع الإدارة والمحاسب القانوني قبل انعقاد الجمعية العامة وقبل إصدار التقرير السنوي للشركة، بهدف فحص ومناقشة القوائم المالية السنوية المراجعة بما في ذلك مناقشة نتائج المراجعة السنوية، ملاحظات المحاسب القانوني وأية أمور أخرى لم يتم تسويتها أو تعديل القوائم المالية بها والإطلاع على أسباب ذلك.



رابعاً: ضمان الإلتزام:

- 1- قامت اللجنة بمراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنه ولم يكن هناك سوى ملاحظة استفسارية من هيئة السوق المالية.
- 2- قامت اللجنة بالتحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة .
- 3- قامت اللجنة بمراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مرئياتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.

خامساً: اجتماعات لجنة المراجعة

اجتمعت لجنة المراجعة عدد (4) إجتماعات خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 و من ضمنها إجتماعات مع مراجع حسابات الشركة، ومع المراجع الداخلي للشركة.

سادساً: رأي اللجنة

من خلال تقارير المراجعة الداخلية وتقارير المراجع الخارجي وما قدمته الإدارة التنفيذية قد وفر اساساً معقولاً لرأي اللجنة في نظام الرقابة الداخلية للشركة ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التي تواجه الشركة والسيطرة عليها. وأن أنظمة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر تعتبر ذات فاعلية و كافية لأداء الأعمال والمهام المطلوبة من وحدات الشركة المختلفة.

رئيس لجنة المراجعة

الدكتور/ ياسين عبد الرحمن الجفري